الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/32/244
30 September 1977
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الثانية والثلاثون
البنود ٢٤ و ٢٧ و ٦٧ من جدول الأعمال

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

تقييم التقدم المحرز في تنفيذ قرارات الجمعية العامة: ٢٦٢٦ (د - ٢٥) المعنون " الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني "، و ٣٢٠٢ (د-إ - ٦) المعنون " برنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادي دولي جديد " و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المعنون " ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية "، و ٣٣٦٢ (د-إ - ٧) المعنون " التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي "

رسالة مؤرخة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ وموجهة الى الأمين العام من الأمين العام للشؤون الخارجية في باكستان

في اجتماع عقد اليوم بمقر الأمم المتحدة، أقر وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين إعلانا.

ولقد فوضت، بصفتي رئيسا لاجتماع وزراء خارجية مجموعة السبعة والسبعين، بأن أحيل الاعلان اليكم، وبأن أرجو منكم تعميمه بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٢٤ و ٢٧ و ٦٧ من جدول الأعمال.

(توقيع) أغا شاهي
أمين عام الشؤون الخارجية
حكومة جمهورية باكستان الاسلامية

مرفـــق

الاعلان الذى اقره وزراء خارجية مجموعة السبعة والسبعين

اجتمع وزراء خارجية الدول الاعضاء في مجموعة السبعة والسبعين ، في ٢٩ ايلول/سبتمبر ١٩٧٧ ، في مقر الامم المتحدة بنيويورك ، واصدروا الاعلان التالي :

نحن ، وزراء خارجية الدول الاعضاء في مجموعة السبعة والسبعين ،

١ - نلاحظ مع الارتياح ، ان مجموعة السبعة والسبعين قد عملت بقوة وتصميم ، منذ نشوئها ، من اجل تنمية البلدان النامية واقامة نظام اقتصادى دولي جديد منصف وعادل عن طريق اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية . وكان الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، من علامات التحول في طريق السعي نحو هذا الهدف ؛

٢ - ونلاحظ بارتياح خاص ان الفضل في النتائج الايجابية التي حققتها مجموعة السبعة والسبعين حتى الآن يعود في المقام الاول الى وحدة المجموعة وتضامنها . ويقر أعضاء مجموعة السبعة والسبعين بأن قوة المجموعة ، رغم ما بها من تباين في المصالح ينشأ اساسا عن اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، انما تكمن في وحدتها السياسية المتأتية عن التطلعات والمقاصد المشتركة وعن تماثل المصالح الاساسية . ولذلك ، فنحن نؤكد رسميا من جديد التزامنا بصون وتعزيز وزيادة تنمية وحدتنا وتضامننا ؛

٣ - ونلاحظ أن العلاقات الاقتصادية الدولية ما زالت تعاني من آثار نظام اقتصادى متسم بالظلم والاجحاف ، ومن الافتقار الى تقدم حقيقي نحو اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية ، الأمر الذى لا غنى عنه لاقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ؛

٤ - ونلاحظ بقلق شديد استمرار اتساع الهوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وتقصير البلدان المتقدمة النمو في بذل جهود مناسبة وحازمة لعكس هذا الاتجاه . وتكفي الاشارة الى المجالات القليلة التالية دليلا : فلم تتخذ أية اجراءات ملموسة لتلبية المطالب العادلة للبلدان النامية بتحسين معدل مبادلاتها التجارية ؛ والتضخم الذى تولد في البلدان المتقدمة النمو قد أدى ، عن طريق التجارة الدولية والنظام النقدى الدولي ، الى نتائج سلبية على الصعيد العالمي ، كما كان من آثاره ادخال الاضطراب على اقتصادات البلدان النامية وتنميتها ؛ ولم تقدم حلول فعالة او جدية فيما يتعلق بمشاكل السلع الاساسية ، والديون ، وميزان المدفوعات ، وحماية القوة الشرائية للبلدان النامية ، والتجارة ، ونقل التكنولوجيا ، وزيادة تدفق الموارد الحقيقية ، والوصول الى اسواق رأس المال . ويمثل تجدد الاتجاه نحو الحماية التجارية في البلدان المتقدمة النمو مصدر قلق عميق بسبب اثره السلبي على حصيلة صادرات البلدان النامية ، وعلى معدل مبادلاتها التجارية ، وسياسات العمالة ، والجهود الانمائية . وهذا الافتقار الى تقدم حقيقي ، وعدم رغبة

البلدان المتقدمة النمو ، في الالتزام جديا بحل هذه المشاكل وغيرها من المشاكل الملحة ، قد ظهرا بجلاء في النتائج التي تمخض عنها مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي ؛

٥ - ونؤكد من جديد ايماننا القوي بأنه ما زال ينبغي اتخاذ خطوات واجراءات عاجلة اكثر ايجابية وتحديدا ، على الصعيدين الجماعي والفردي ، من جانب جميع اعضاء المجتمع الدولي ، للقضاء نهائيا ودون تأخير على الاستعمار ، والامبريالية ، والاستعمار الجديد ، والتدخل في الشؤون الداخلية ، والفصل العنصري ، والتمييز العنصري ، وجميع اشكال العدوان الاجنبي والاحتلال الاجنبي ، التي تشكل العقبات الرئيسية في وجه التحرر الاقتصادي للبلدان النامية . ونؤكد أن من واجب جميع البلدان تقديم الدعم الفعال واسداء المساعدة للبلدان والاقاليم والشعوب الخاضعة لهذه الممارسات والمتأثرة بها ، كيما تستيعد سيادتها الوطنية ، وسلامتها الاقليمية ، وجميع الحقوق الاخرى الاساسية وغير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حق تقرير المصير ، تمكينا لها من تحقيق الاستقلال وتعزيز التنمية ، والتعاون والسلم والأمن على الصعيد الدولي . ونهيب أيضا بجميع البلدان ان تمتنع عن القيام بأي شكل من اشكال المشاركة او التشجيع او التعزيز فيما يتعلق بأي استثمار او انشطة اقتصادية تهدف الى المتاجرة ، او الى استثمار اية موارد ، او استثمار الاموال في انشطة اقتصادية في الاقاليم الخاضعة للممارسات الآنفة الذكر ؛

٦ - ونؤكد من جديد حق البلدان النامية غير القابل للتصرف في السيادة الكاملة والدائمة على مواردها الطبيعية وعلى جميع الأنشطة الاقتصادية ، بما في ذلك حق التأميم وفقا لقوانينها الوطنية ؛

٧ - ونكرر الاعراب عن التزام البلدان النامية بادانة ورفض وصدّ جميع اشكال التهديدات او السياسات والممارسات الاقتصادية القسرية والتمييزية ، التي توجهها البلدان المتقدمة النمو ضد بلدان منفردة او مجموعات من البلدان النامية ، والتي تشمل القيود المفروضة على نقل التكنولوجيا المتقدمة ، سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة ؛

٨ - ونواصل النظر بقلق عميق الى الجوانب السلبية لأنشطة الشركات عبر الوطنية في البلدان النامية ، بما في ذلك ممارساتها المفسدة ، ولا سيما تعاونها مع نظم الاقلية والنظم العنصرية ونظم الفصل العنصري ؛

٩ - ونؤكد ان اعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي ، والتنمية المعجلة المطردة للبلدان النامية ، يحققان صالح المجتمع الدولي ، ولا بد منهما لاستمرار رخاء اقتصادات البلدان المتقدمة النمو . غير انه برغم اعتراف المجتمع الدولي بالحاجة الى النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، فان البلدان المتقدمة النمو لم توافق الا على قلة قليلة جدا من التدابير المحددة لاقامة ذلك النظام . ولقد اتسمت هذه التدابير حتى الآن بالتفتت فضلا عن أنها محدودة النطاق . وتتحمل البلدان المتقدمة النمو مسؤولية خاصة فيما يتعلق ببلوغ هذا الهدف ، ويجب ان تظهر البلدان المتقدمة النمو الارادة السياسية اللازمة في هذا الصدد ؛

١٠ - ونحث البلدان المتقدمة النمو أن تولي اهتماما خاصا وعاجلا للاحتياجات والمتطلبات الخاصة والملحة لأقل البلدان نموا ، والبلدان غير الساحلية ، وأشد البلدان تأثرا ، والبلدان النامية الجزرية ، وأن تنفذ في غضون أطر زمنية محددة التدابير والمقررات الخاصة التي اتخذتها لصالحها الاجهزة والمؤسسات والهيئات الاخرى الداخلة في منظومة الامم المتحدة ؛

١١ - ونؤكد أن البلدان النامية ستواصل السعي نحو تحقيق الاعتماد الفردى والجماعي على النفس من خلال التعاون الاقتصادى والتقني فيما بينها ، واتباع نهج جماعي تجاه المسائل ذات الاهمية المشتركة ؛

١٢ - ونؤكد من جديد الدور الايجابي الذى تقوم به اتحادات المنتجين داخل اطار التعاون الاقتصادى الدولي ، ولصالح تنمية البلدان النامية ؛

١٣ - ونعتقد أن مشاركة البلدان النامية مشاركة تامة وفعالة في عملية اتخاذ القرارات في الاجهزة والمؤسسات والهيئات الاخرى الداخلة في منظومة الامم المتحدة ، فيما يتعلق بجميع المسائل ذات الاهمية للبلدان النامية ، حيثما تناقش هذه المسائل ، لها اهمية جوهرية في تحقيق نتائج ملموسة وايجابية بالنسبة لتعزيز التعاون الدولي من أجل تنمية البلدان النامية ؛

١٤ - ونؤكد من جديد الحاجة الماسة الى اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة كيما تصبح اكثر فعالية واستجابة لمتطلبات اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، ونكرر في هذا الصدد ، الاقتراحات التي قدمتها مجموعة السبعة والسبعين للجنة المخصصة لاعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة ، بما في ذلك اقتراح انشاء وظيفة مدير عام للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولي ؛

١٥ - ونشدد على ضرورة أن تجرى جميع المفاوضات العالمية الطابع والمتعلقة باقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد داخل اطار منظومة الامم المتحدة ، التي هي المحفل الوحيد المناسب لهذه المفاوضات وأكمل المحافل تمثيلا . وينبغي على الجمعية العامة أن تقدم ، في دورتها الحالية ودوراتها المقبلة ، خطوطا توجيهية لمباشرة المفاوضات في الهيئات المناسبة داخل منظومة الامم المتحدة ، بهدف التوصل الى نتائج ملموسة وايجابية في غضون أطر زمنية محددة ؛

١٦ - وندعو البلدان المتقدمة النمو ، في هذا الصدد ، الى اظهار استعداد سياسي كامل لانجاز اتفاقات محددة في المفاوضات المقبلة في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية حول انشاء الصندوق المشترك ، وفقا لقرار المؤتمر ٩٣ (د - ٤) (أ) وحول مشاكل الديون التي تعانيها البلدان النامية ؛

(أ) انظر : اعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الرابعة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : E.76.II.D.10) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

١٧ - وندعو الى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٨٠ بغيـــة تقييم التقدم المحرز في مختلف محافل منظومة الامم المتحدة في مجال اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، وان تتخذ على ضوء ذلك التقييم الاجراء المناسب لمواصلة تعزيز تنمية البلدان النامية والتعـــاون الاقتصادى الدولي ، بما في ذلك اقرار الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة .

- - - - -